

تفعيل هيئات وآليات فكر العمل الحر في الجزائر
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- أنموذج-

**Activating the organisms and mechanisms of entrepreneurial
thought in Algeria
National Agency for Supporting Youth Employment - model -**

نادية قويقح

(مخر الاقتصاد والتنمية) المركز الجامعي تيبازة، الجزائر*

laboeconomie42@yahoo.com

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة : تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة : تاريخ القبول : اليوم/الشهر/السنة
مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على فكر العمل الحر أو الفكر التقاوي ودوره في الإسهام في تحقيق التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من خلال خلق مناصب شغل لاسيما لفئة الشباب. فالاتجاه نحو نموذج جديد لترسيخ ثقافة المبادرة الفردية في توفير الدخل وخلق الثروة والقيمة المضافة في المجتمع، لم يعد خيارا ثانويا، وإنما ضرورة اقتصادية واجتماعية حتمية لا غنى عنها، تملها أولا ظروف داخلية خلقت أزمة خانقة متعددة الأبعاد تعانها الجزائر منذ سنوات، ثم توجهات دولية حققت نتائج باهرة بعد أن ثبت أن المبادرات الفردية والأعمال الحرة تحقق نتائج هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة، ثانيا.

سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى الهيئات والآليات المعمول بها في تفعيل فكر العمل الحر في الجزائر، وما هي النتائج التي حققتها، وذلك من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كنموذج.

الكلمات المفتاحية: العمل الحر؛ المبادرة الفردية؛ المؤسسات الصغيرة؛ المقاولات؛ التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: M13؛ J21؛ G18

Abstract:

This study refers to shed light on self-employment or entrepreneurial concept and its role in contributing to achieve development economic and social in Algeria by creating job opportunities, especially for the youth category. The intention towards a new model aiming consolidate the culture

of individual initiative in providing income, and added value in the society, is no longer a secondary option, but rather an imperative economic and social necessity, dictated by internal circumstances that has created a stifling multidimensional crisis that Algeria has suffered from years ago. Then international orientations that have achieved outstanding results, after it was proven that entrepreneurship achieve important results in developed countries' economies.

Through this research, we will deal with organisms and mechanisms in place to boost the idea of self-employment in Algeria, and what are the results, which have been achieved, through the National Agency to support youth employment as a model.

Keywords: self-employment; individual initiative; small enterprises; entrepreneurs; sustainable development.

Jel Classification Codes: G18; J21; M13

مقدمة

يعد الاهتمام بالثروة البشرية دعامة أساسية في بناء الهيكل التنموي والارتقاء به واستمراره وديمومته، وهذه الحقيقة أثبتتها التاريخ من خلال التجارب التي مرت بها الدول، نذكر على سبيل المثال لا الحصر اليابان التي حققت من خلال ثروتها البشرية تقدماً منقطع النظير مقارنة مع إمكاناتها المحدودة من الثروات الأخرى. وهذا لأن الاهتمام بالعنصر البشري وبفئة الشباب تحديداً وباتجاهاته وبمتطلباته وبمشكلاته ما هو في الواقع إلا اهتماماً بالمجتمع وبمستقبله، لأنه الفئة المسؤولة حاضراً ومستقبلاً عن إحداث التغيير والإسهام في تحقيق التقدم والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. فقد أصبح بديهياً الآن أن تحقيق التنمية الاقتصادية لم يعد مرهوناً بما تملكه الدول من خيرات، وثروات، ومن تراكم لمختلف عناصر الإنتاج، بقدر ما تمتلكه الدول من قدرات علمية ومهارات فنية تعتمد على الجهد الإنساني في البحث والابتكار، والمبادرة إلى التطوير والإبداع.

يشكل الشباب الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري، فنسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يمثلون ما مقداره 80 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان الذي فاق حدود 42 مليون نسمة سنة 2018 طبقاً لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

تعاني الجزائر من ارتفاع كبير في مستويات البطالة - بما في ذلك بطالة المتعلمين من خريجي الجامعات-، مع عجز برامج الحكومات المتعاقبة على احتواء العدد المتزايد من طالبي العمل، ولذلك فإن اتجاه الدولة نحو بدائل أخرى للتخفيف من حدة المشكلة أصبح واقعا لا مفر منه، وذلك بتشجيع الشباب على خلق نشاطهم الخاص وبالترويج للمبادرات الفردية كاتجاه عملي رائد، ورافد من روافد التنمية، ما يعني في الأخير التشجيع على دعم وإنعاش قطاع المشروعات أو المؤسسات الصغيرة، الذي قاد قاطرة النمو في الكثير من دول العالم مثل اليابان وأمريكا والصين وألمانيا وغيرها، وجعلها تتصدر قائمة الدول المحركة للاقتصاد العالمي .

أصبح العمل الحر توجهها ضروريا خاصة في ظل تزايد أعداد البطالين واستقرار معدلات البطالة عند مستويات عالية ومرتفعة تصل حدود 11% طبقا للإحصائيات الرسمية (الديوان الوطني للإحصاء، 2019) فضلا عن تسجيل نسبة هامة من العاطلين عن العمل من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية، ولهذا فعلى الدولة أن تضع في الاعتبار تبني إستراتيجية وطنية فعالة لتفعيل آليات العمل الحر وتوفير أسباب وشروط نجاحه .

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى توضيح العناصر أو المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري لفكر العمل الحر؛

ثانياً: هيئات تفعيل إنشاء العمل الحر في الجزائر؛

ثالثاً: آليات دعم فكر العمل الحر في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث أو الدراسة في أهمية الموضوع نفسه، حيث أصبح يحظى بالكثير من الاهتمام على المستويين الوطني والدولي، فقطاع الأعمال الحرة أو المقاولات أصبح نهجا حيويا في تنشيط الآلية الاقتصادية ومعالجة الأوضاع السوسيو اقتصادية.

منهج الدراسة: يعتمد البحث أو الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة البحث، وذلك من خلال مختلف النشريات والتقارير والجداول الإحصائية المعبرة عن واقع القطاع وتطوره في الجزائر .

المصطلحات المستعملة في الدراسة: القطاع الخاص، المقاولات، المشروعات الصغيرة، المبادرات الفردية، ريادة الأعمال: هذه المصطلحات المستعملة كلها تعبر عن مصطلح العمل الحر في هذا البحث.

1-الإطار النظري لفكر العمل الحر

يحتل فكر العمل الحر كمدخل أساسي لإحداث التنمية المستدامة اهتماما خاصا بين كافة المهين والتخصصات المختلفة، وذلك نظرا للدور المتغير الذي يمكن أن يقوم به لزيادة معدلات التنمية. ولهذا فهناك اختلاف كبير في الرأي حول وضع مفهوم محدد للعمل الحر. ففكر العمل الحر قديم قدم البشرية وإن اختلفت مسمياته وتطورت أدواته وقنواته.

1-1 مفهوم العمل الحر:

يطلق مصطلح العمل الحر على الأعمال التي تدار من طرف أو أشخاص يعملون لحسابهم الشخصي، كما يعرف العمل الحر على أنه العمل الذي لا يتبع أي جهة سواء حكومية أو خاصة، يقوم الشخص به بنفسه لحسابه الخاص، ويستثمر جهوده وماله في الحصول على أقصى ربح ممكن من هذا العمل (يسري، 1995، ص6).

2-1 العوامل (الدوافع) المؤثرة في ترسيخ فكر العمل الحر

هناك عوامل كثيرة تساهم بشكل أو بآخر في تقوية النزعة إلى تبني خيار فكر العمل الحر وتثبيت وجوده وتعزيز الميل إلى خلقه ودعمه، نذكر من هذه العوامل ما يلي:

- **طبيعة الثقافة السائدة في الدولة:** تؤثر العوامل الثقافية تأثيرا بالغا في مدى انتشار فكر العمل الحر ونسبته مقارنة بالتوظيف أو العمل الحكومي، مثل ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا التي تتمتع بانتشار لبيئة الأعمال الحرة والشركات المستقلة نظرا للثقافة السائدة هناك عن الاتجاه الايجابي للمبادرات الفردية، والأعمال الحرة، والمقاومات المستقلة. لقد عززت نظرية الأبعاد الثقافية "الجيرت هوفستيد" "Geert Hofstede" (2019, wikipedia) هذا الاتجاه حيث يرى "هوفستيد" أن ثقافة المجتمع تؤثر على قيم واتجاهات أعضائه، كما أن هذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوك الأفراد، ومعنى ذلك أن الدول ذات المستويات العليا في تبني وتشجيع مبدأ المخاطرة، تكون نسب العمل الحر بها أعلى من غيرها، وأن الدول ذات المنحى الفردي، ستسمح بإنشاء عدد كبير من الشركات الفردية وبالتالي ستضم عدد أكبر منها مقارنة بغيرها من الدول.
- **ارتفاع معدلات البطالة:** تعتبر البطالة أحد أهم العوامل التي تسبب النزعة للميل إلى العمل الحر، فهناك علاقة ارتباطية موجبة بين زيادة أعداد البطالين وزيادة إنشاء أعمال ونشاطات حرة أو مشروعات خاصة، ففي الأزمات الاقتصادية عندما تنخفض مستويات التشغيل يكون البديل (بالنسبة للطرفين الفرد والدولة) هو العمل الحر.
- **السياسات الحكومية:** تقدم كثير من الدول برامج إعانة على البطالة، بشكل يؤمن حياة كريمة لمواطنيها، حيث تكون هذه الإعانات سببا في عزوفهم عن العمل الحر طالما أن إعانة الدولة تغنيهم عن ذلك، ونجد ذلك منتشرا في كثير من الدول الأوروبية، بينما قد نجد دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية أين لا تتوفر مثل هذه السياسات، إضافة إلى أن سياسة

التوظيف تخضع لتنافسية شديدة لا يشعر معها الموظف بالأمان والاستقرار الوظيفي فنجد انتشار أكبر للعمل الحر الذي يحقق نوعاً ما الأمان والاستقرار.

■ **الثورة التكنولوجية:** أحدثت الثورة التكنولوجية والتنامي السريع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات طفرة نوعية في طبيعة العمل الحر وانتشاره بشكل لافت للنظر، حيث أتاح الفرصة للعديد من الأعمال الخاصة والمشروعات المستقلة الخدمية المساندة لنمو نسبة العمل الحر.

■ **درجة النمو الاقتصادي والبنية الاقتصادية:** يسود الاتجاه نحو العمل الحر كلما حدث تقدم في النمو الاقتصادي للدولة وفي بنيتها وتركيبها الاقتصادية، وهذا يتضح جلياً من خلال سرد الوقائع الاقتصادية، حيث شكلت مرحلة التصنيع التي استوعبت الكثير من العمالة تغييب شبه تام لدور العمل الحر وتدني كبير في نسب إسهامه في التركيبة الاقتصادية؛ ثم في فترات لاحقة (ما بعد التصنيع) ارتفاع نسبة العمل الحر، عندما قلت الحاجة للعمالة (القصاص، 2008).

■ **برامج التعليم:** لبرامج التعليم دور كبير في الترويج لفكر العمل الحر، فشروط النهضة والتقدم لا تقتصر على تراكم لرأس المال والمعرفة وإنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالذهنيات التي تشرف على صنع هذه النهضة والتقدم (عبد الوهاب، 2006) وهذا لن يتحقق إلا بإرساء قواعد نظام تعليمي مفصل وفق برامج تتبنى فكر العمل الحر كأحد أهم خطوط التنمية.

■ **عوامل أخرى:** بالإضافة إلى ما سلف يمكن أن تشكل عناصر أخرى عوامل معززة لفكر العمل الحر ومؤثرة في تزايد نسبه مثل: تجمعات المهاجرين، ومستوى الهجرة، والمنافسة الدولية، ومستوى التعليم (حماد، 2005).

3-1 دواعي الاهتمام بالعمل الحر

لقد كان الاهتمام بالعمل الحر مصاحباً دائماً للأزمات الاقتصادية، فمنذ حدوث الأزمة الاقتصادية منتصف و نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، نادت الكثير من المؤسسات الدولية المهتمة بقضايا التنمية، إلى اعتماد نشاط العمل الحر كوسيلة للإسهام في انتعاش النمو الاقتصادي وتعافيه. وقد أسهمت عوامل كثيرة في هذا التحول نحو الاهتمام بالعمل الحر منها:

■ **احتواء سياسات التسريح الجماعي للعمال:** تلجأ كثير من الدول إلى تبني سياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي الذي يصاحبه إقصاء العديد من موظفي الشركات والمؤسسات ودفعهم إجباراً للتقاعد المسبق، وهذا يحدث عادة عندما تمر الدولة بأزمات اقتصادية؛ فتلجأ إلى هذا الإجراء إما طوعاً أو بتوصية من الهيئات المختصة (صندوق النقد الدولي)، في سبيل تخفيض الإنفاق العمومي الذي يأتي على رأس أولوياته تسريح العمال

والتخلص من تكاليف التشغيل وتبعاته.وهنا يظهر العمل الحر كبديل لاحتواء العمالة المسرحة (قويقح، 2014، ص:116).

■ **خلق فرص العمل:** يساهم العمل الحر في شكل مشروعات صغيرة إسهاما كبيرا في تحريك سوق العمل وضمان توازنه، لهذا فإن الاهتمام الدولي المتزايد والمتنامي على المستويين النظري والتطبيقي لفكر العمل الحر عن طريق إتاحة إنشاء مشروعات صغيرة وحتى متوسطة له ما يبرره، إذ تشير دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE أنه خلال العشرين سنة الماضية حصلت في الاتحاد الأوروبي زيادة في الدخل القومي تقدر بـ 80 %، بينما حصلت زيادة تقدر بـ 9% فقط في العمالة، أي في الاستخدام و التوظيف(يسري، 1995، ص12) وهو ما يترجم عن أن المؤسسات الكبيرة لازالت مستمرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، لتحقيق إنتاجية أعلى وتحسين الامتياز التنافسي، وبديهي أن ذلك سيؤدي حتما إلى ترشيد العمالة. أما المشروعات الصغيرة الخاصة، فلها قدرة أكبر على استيعاب نسبة أعلى من قوة العمل، ذلك لأنها، لا تستعمل الآلات الحديثة التي تعوض القوة البشرية من جهة، وللنمط الاجتماعي المرتبط بنشاطها، حيث تميل إلى تشغيل الأقارب والأصدقاء، والنساء، من دون اشتراطها لمؤهلات علمية أو شهادات رسمية، من جهة أخرى.

■ **الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي:** في المشروعات الصغيرة، يرتبط الجانب الاقتصادي بجانب اجتماعي هام، على نحو قد لا يتحقق بطريق آخر، ذلك لأن المشروعات الصغيرة غالبا ما ترتبط بالعائلة، وترتبط بين أفرادها، فهي تميل إلى تشغيل الأهل من العائلة الواحدة أو من أقاربهم فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تسهم في تعبئة مدخرات العائلة(يسري، مرجع سابق، ص:29) بشكل قد لا يتحقق بطريق آخر.

■ **تحقيق عدالة توزيع الدخل:** إن وجود مجموعات أو أعداد كبيرة من المشروعات الصغيرة، المتقاربة في الحجم، و التي تعمل في إطار ظروف تنافسية، وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال، سيعمل لا محال على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

■ **تحقيق التنمية والتوازن الجهوي:** فالمشروعات الصغيرة بطبيعتها لا تستوجب رأسمال كبير، ولا تقنيات متطورة فتكنولوجياتها بسيطة ولا تستوجب شروط صناعية مكثفة أو مناطق صناعية معينة، إذ يمكن أنشاؤها في مختلف الأماكن، وهذا ما يعطيها سمة الانتشار الجغرافي، وهو ما يعمل بدوره على خلق نوع من التوازن الجهوي للتنمية، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى التقليل من هجرة الريف نحو المدينة .

■ **خلق جيل من المبدعين بمنتجات غير نمطية:** فاقتران العمل الحر بالإبداع والشباب لاشك في أنه سيولد ابتكارات عديدة ومنتجات غير نمطية وغير اعتيادية، يساعد في ذلك نتاج العولمة التي قاربت بين المسافات حيث أصبحت التكنولوجيا مستعملة ومتبادلة بشكل سلس بين شباب المعمورة.

2- هيئات تفعيل إنشاء العمل الحر في الجزائر

إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الجزائر منذ سنوات تضع في الاعتبار حتمية قيام القطاع الخاص بدور فاعل في عملية التنمية، وبشكل خاص المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تؤمن قيام نسيج صناعي متكامل يسمح بخلق فرص للعمل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتوازنة جهويا.

إن التشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار في الجزائر بدأت تشهد مرونة اتجاه القطاع الخاص ابتداء من سنة 1988 من خلال القانون المؤرخ في 19 جويلية 1988 الذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين بالاستثمار في عدة قطاعات. بعدها وإلى غاية 1990 من خلال القانون المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد الذي جاء لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية. ثم تلاه في سنة 1991 المرسوم المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام والخاص) لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد.

ولقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون خاص بالاستثمار صودق عليه في 13 أكتوبر 1993، هذا القانون الذي أعلن صراحة حرية الاستثمار وتشجيع المستثمرين، بما يقدمه من حوافز وإعفاءات، ثم تلاه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 والذي عدل بموجب قانون صدر في 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعلن صراحة عن تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وترقية ثقافة المقاول (الجريدة الرسمية، 2017). وقد دعمت هذه التطورات في التشريعات والنصوص القانونية، إنشاء الأجهزة التي تتكفل بتنمية المشروعات الصغيرة وذلك من خلال أجهزة مختلفة تعتبر أهم القنوات لإنشاء وتطوير هذا النوع من المشروعات. تتمثل في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية للقرض المصغر.

سوف نكتفي في هذا البحث بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-1 تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE) :

لقد أنشئت هذه الوكالة سنة 1996، وبدأت تشتغل فعليا في النصف الثاني من سنة 1997، وإن كان الهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تضطلع بالمهام التالية :

- تدعيم و تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ؛

- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ؛
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- إحداث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- ولقد رافق إنشاء هذه الوكالة إنشاء الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بنفس السنة والذي وجه لدعم الشباب في إنشاء مشاريعهم، وقد خضعت قائمة المستفيدين من إعانة هذا الصندوق للشروط التالية:
- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و35 سنة؛
- أن يكون ذا تأهيل مهني أو ملكات معرفية معترف بها؛
- ألا يكون شاغلا وظيفه مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- تتوزع الوكالة إضافة إلى مقرها الرئيسي بالعاصمة على 53 فرعا على المستوى الوطني، وتستهدف فئة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة والذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة.
- تقدم الوكالة حزمة من الخدمات أهمها على الإطلاق خدمة التمويل من خلال صندوقها الخاص أو عن طريق التعاقد مع البنوك. تتمثل صيغ التمويل المقدمة في صيغ التمويل الثنائي أو صيغ التمويل الثلاثي.
- **التمويل الثنائي:** يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية مقدرة بـ 75%، أما مساهمة الوكالة فتقدر بـ 25%، كما يمنح للشباب صاحب المشروع قرضا بدون فائدة؛ بالنسبة للمستوى الثاني فيكون مبلغ الاستثمار يتراوح من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية تقدر بنسبة 80% بينما تساهم الوكالة بنسبة 20%.
- **التمويل الثلاثي:** يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، وأيضا قرض بنكي يقوم البنك بمنحه عن طريق معدل فائدة معين يخفض جزء منه وتأخذه الوكالة على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويين هما:

- في المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5%، مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي؛
- في المستوى الثاني ويكون مبلغ الاستثمار أكبر من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8 إلى 10%، مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي.

2-2 النتائج المحققة عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ANSE]:

ساعدت الوكالة العديد من الشباب على إنشاء مشاريعهم وتجسيد أفكارهم. فقد بلغ عدد المشاريع المنشأة والممولة من طرف الوكالة منذ إنشائها إلى نهاية سنة 2016 قرابة 368 ألف مشروع، بمعدل 45 مشروع في اليوم الواحد، أدت هذه المشاريع إلى خلق مناصب شغل في حدود 880 ألف منصب شغل خلال نفس الفترة .

وفيما يلي تفصيل لهذه المعطيات:

■ بالنسبة لتطور عدد المشاريع:

لم يتميز تطور عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة بضعف وتيرة زيادتها في السنوات الأولى من نشاطها فحسب، وإنما تميز أيضا بالتراجع في السنوات الأخيرة، حيث سجلت سنة 2016 ما يزيد بقليل عن 11 ألف مشروع وهو عدد يكاد لا يذكر مقارنة بدول أخرى فمثلا في فرنسا وخلال نفس السنة تم إنشاء 550 ألف مشروع جديد (Direction générale des entreprises، 2017). وفيما يلي الجدول الذي يوضح تطور عدد المشاريع على مستوى الوكالة.

الجدول رقم (1): تطور عدد المشاريع على مستوى الوكالة

الفترة	عدد المشاريع	النسبة المئوية
منذ نشأة الوكالة إلى 2010/12/31	140 503	38.18
2011	42 832	11.64
2012	65 812	17.88
2013	43 039	11.70
2014	40 856	11.10

6.43	23 676	2015
3.06	11 262	2016
100	367 980	منذ نشأة الوكالة إلى 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يشير تطور المشاريع المسجلة والممولة من طرف الوكالة أن هناك وتيرة ضعيفة في مستوى إنشاء المشاريع، بحيث أنه ومنذ دخول الوكالة حيز النشاط سنة 1997 إلى غاية نهاية 2010 تم تسجيل ما يفوق بقليل الـ 140 ألف مشروع، أي ما يعادل تقريبا 10 آلاف مشروع سنويا، وهذا العدد يعد ضعيفا إذا ما قورن بالسنوات التالية.

ولعل هذا الضعف له ما يبرره، فقد يرجع إلى عوامل كثيرة أهمها على الإطلاق:

- نقص الخبرة لدى الوكالة في استقطاب الشباب لإنشاء المشاريع؛
- غياب ثقافة العمل الحر وميزاته عند الشباب وتفضيلهم للتوظيف الحكومي الأكثر أمانا.

تشير المعطيات أيضا إلى تهاوي نسب المشاريع ابتداء من سنة 2013 وما بعدها، ويعود انخفاض المشاريع لهذه السنة تحديدا لاعتبارات مالية، حيث تم تخصيص ميزانية معتبرة من خزانة الدولة لاستكمال مشاريع السكن (مشاريع عدل)، مما قلل من نصيب إنشاء المشروعات الصغيرة؛ كما نلاحظ كذلك، تسجيل انخفاض كبير في سنتي 2014 و2015 إلى أن وصل نهاية 2016 حدود 3% ويرجع السبب في ذلك إلى انهيار أسعار النفط التي أثرت سلبا على كل المشاريع التنموية.

■ بالنسبة لتطور مناصب الشغل:

يظهر توزيع اليد العاملة حسب القطاع القانوني (ons, 2015) أن القطاع الخاص يشغل ما نسبته 58% من إجمالي اليد العاملة وهو يوافق حجما بلغ 6.139.000 مستخدما، وهي نسبة تفوق مستخدمي القطاع العمومي. وتساهم الوكالة في خلق مناصب شغل بحوالي 14 % من هذه النسبة. فما يلي الجدول الذي يفصل هذه المعطيات.

الجدول رقم (2): تطور مناصب الشغل المنشأة من قبل مشاريع الوكالة

الفترة	مناصب الشغل	النسبة المئوية
منذ إنشاء الوكالة وحتى 2010/12/31	392 670	44.71

10.55	92 682	2011
14.71	129 203	2012
10.96	96 233	2013
10.61	93 140	2014
5.87	51 570	2015
2.59	22 766	2016
100	878 264	منذ إنشاء الوكالة وحتى 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثة نقلا عن نشرات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وفي تحليل لهذه المعطيات التي تشير إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمكنت منذ إنشائها وإلى نهاية سنة 2016 من خلق قرابة 880 ألف منصب شغل، وأن هذا العدد كان قد عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى، إذ نلاحظ أنه سنتي 2015 و2016 سجلتا نسبة ضعيفة (5.87% و2.59%) وهذا بالنظر لانخفاض عدد المشاريع الممولة للظروف للأسباب التي أتينا على ذكرها سالفًا.

وبالتسليم بدقة هذه الإحصاءات فإن الوكالة في غضون سنوات معدودة ستكون مشاريعها قد وفرت مليون منصب عمل، وهو رقم على قدر كبير من الأهمية إذا كانت هذه المناصب مناصب عمل دائمة.

■ بالنسبة لتطور المشاريع حسب قطاع النشاط (بالنسبة المئوية): يشير تطور المشاريع المسجلة والممولة من طرف الوكالة إلى هيمنة قطاع الخدمات على مجموع المشاريع المسجلة لديها منذ إنشائها وإلى غاية نهاية سنة 2016، ولتفاصيل أكثر نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور المشاريع المنشأة من قبل مشاريع الوكالة حسب قطاع النشاط

الفترة/القطاع	الفلاحة والصيد البحري	الصناعة التقليدية	الأشغال والبناء	الصناعة	المهن الحرّة	الخدمات
منذ إنشاء الوكالة وحتى 2010/12/31	11%	16%	7%	8%	3%	56%
2011	9%	8%	9%	5%	1%	68%

2012	%10	%8	%7	%5	%1	%69
2013	%19	%11	%10	%8	%2	%49
2014	%26	%10	%12	%16	%4	%32
2015	%29	%9	%16	%21	%5	%20
2016	%31	%3	%15	%24	%6	%21
منذ إنشاء الوكالة وحتى 2016/12/31	%15	%12	%9	%9	%3	%53

المصدر: من إعداد الباحثة نقلا عن نشرات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- هيمنة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع الممولة لدى الوكالة خلال الفترة، حيث سجلت قرابة 195 ألف مشروع؛
- يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة متواضعة تصل حدود 15 % إجمالي مشاريع وصل حدود 55 ألف مشروع؛
- سجل قطاع الصناعة التقليدية نسبة 12%، وقد تراجع نسبته بشكل لافت وصلت سنة 2016 إلى 3% فقط وهي نسبة قليلة جدا
- ويأتي قطاع الصناعة في ذيل القائمة بتسجيله نسبة 9% فقط وهو مؤشر له دلالاته .

2-3 تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لقد كشفت الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (الديوان الوطني للإحصاء، 2018) أن التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تشير إلى هيمنة قطاع الخدمات على باقي النشاطات الأخرى بتشغيله لـ 61,6% من إجمالي اليد العاملة. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,8 % ثم قطاع الصناعة بنسبة 13%، وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8,7%، وهو نفس الاتجاه الذي عكسته أرقام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والذي يترجم في تركيبة هيكلية تتوزع لغير صالح القطاعات المنتجة، والقطاعات المنشئة للثروة، وهي معدلات غير متوازنة تبين ارتفاع حجم العبء المالي الذي تتحمله خزينة الدولة (الإدارة العمومية، وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يعرف ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي على التجهيز)، مع انخفاض واضح في نصيب الفلاحة والصناعة التي تتراجع باستمرار، مما يضر بمصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

كما تدل المؤشرات المقدمة من طرف الوكالة أن نشاطها مرتبط مباشرة بالظروف المالية للدولة، وهذا يؤثر على مدى وضوح سياسة الوكالة واستقلاليتها، وهو ما يعني في الأخير عدم وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة اتجاه تفعيل نشاط العمل الحر واستمراره وديمومته في الجزائر.

هناك عناصر كثيرة في هذا الجهاز(الوكالة) تؤثر إيجابا في الدفع قدما بفكر العمل الحر، وأخرى تؤثر سلبا في نجاعته وتقدمه، نذكر منها:

■ الجوانب الايجابية:

- الانتشار الجغرافي الكبير للوكالة، وتوزيع هذه الوكالات على مختلف ولايات الوطن، مما جعلها قريبة من الشباب؛
- توفرها على موارد مالية وإعفاءات جبائية هامة، تستقطب الشباب وتساعدهم في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع ؛
- تقديمها لتكوينات في مجال المقاولات وتسيير المشروعات الصغيرة، لأصحاب المشاريع الذين تم قبول مشاريعهم (وهذا الإجراء بوشربه ابتداء من سنة 2015) ؛
- قيامها بالحملات الدعائية والتحسيسية من خلال تنظيمها لمختلف التظاهرات للتعريف بها ونشاطها ؛
- إنشاء دار للمقاولاتية على مستوى الجامعات عبر كامل التراب الوطني.

■ الجوانب السلبية:

- غياب إستراتيجية استثمارية توجه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة (غياب الثقافة الاستثمارية) ؛
- الافتقار إلى المتخصصين في التوجيه لاقتناص الفرص الاستثمارية ؛
- الافتقار إلى متخصصين لمرافقة الشباب من حاملي المشاريع: قبل، أثناء وبعد انطلاق المشروع؛
- قصور في الخدمات المالية التي لم ترقى إلى حجم الطلبات المقدمة من قبل الشباب لا سيما أمام تعنت البنوك (خاصة فيما يتعلق بمسألة ضمان القروض)؛
- بيروقراطية تسيير الملفات(الطلبات) خاصة الملف المالي الذي يعرف نمطا بعيدا كل البعد عن الشفافية (انتشار المحسوبية)؛
- بطئ الإجراءات الإدارية في تسيير الملفات، مثلها مثل الإدارات العمومية(البيروقراطية الإدارية)؛

- قصور آليات التمويل استجابة لمتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم الذي كثيرا ما يطالب بقروض حسنة (قروض بدون فوائد).

3- آليات دعم فكر العمل الحر في الجزائر

إن دعم العمل الحر في الجزائر يستوجب أولا توفير أجهزة فعالة ذات أهداف إستراتيجية طويلة المدى وواضحة، تسخر لها كافة الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتخصصة، بشكل يجعلها تؤدي دورها بشكل سلس غير منقطع أو متذبذب أو مرهون بظروف لا يمكن لها السيطرة والتحكم فيها .

تتمثل أهم المحاور التي يجب أن تشملها جهود دعم العمل الحر ومشروعاته ما يلي:

1-3 السياسات الحكومية المحفزة:

- تطوير السياسات الداعمة لتنمية هذا القطاع، وإعادة النظر فيها متى ما اقتضى الأمر ذلك (منها سياسات التمويل، سياسات الإعفاء، قوانين الاستثمار،)؛
- توحيد الجهات المرخصة لهذا القطاع في جهة مركزية واحدة؛
- تفصيل أنظمة مالية وضريبية مختلفة تبعا لمنطقة الاستثمار وطبيعته وتفعيلها (وضع معاملات تفضيلية لمناطق معينة ولنشاطات محددة)؛
- تطوير سياسة المرافقة والتوجيه وتدعيمها بمتخصصين في المجال؛
- تطوير نظام للمتابعة يمكن من التعرف على المشاريع التي تواجه صعوبات من أجل حمايتها من الإفلاس أو الخروج من دائرة النشاط (توقف المشروع).

2-3 التمويل:

- إنشاء بنك خاص بتمويل المشروعات الصغيرة لأن ذلك يضمن تفصيل برامج إقراض مهيأة تماما لهذا النوع من المشروعات؛
- تطوير نظام ضمان القروض بشكل يتيح استفادة أكبر عدد من المشاريع؛
- إنشاء وحدات خاصة بالمشروعات الصغيرة في هيكل البنوك التجارية ؛
- إتاحة الصناديق الدولية لاستفادة منها.

3-3 الدعم الفني والتقني: العمل على إنشاء نظام خاص بالدعم الفني للمشاريع يقوم على تنفيذه وتسييره متخصصون، يهدف إلى تقديم الخدمات الإرشادية المنتظمة والتي من أهمها:

- الرد على استفسارات أصحاب المشاريع؛
- إجراء مسح دوري ودراسة الوضع القائم للمشاريع، ومعرفة أهم المشاكل التي تواجهها ؛

- وضع خارطة بالمناطق المناسبة لإنشاء المشاريع ومدى توافرها على البنى التحتية اللازمة ؛
- إعداد أدلة عن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الناشئين؛
- بناء قواعد معلومات حول هذه المشاريع.

4-3 برامج التدريب:

- برامج تدريب خاصة بالمديرين المشرفين على أجهزة إنشاء المشاريع الخاصة، لترسيخ الوعي الإداري لديهم بأهمية تطوير فكر العمل الحر، لتحسين أدائهم؛
- برامج التدريب الفني لرفع مستوى مهارة العاملين؛
- تقديم الاستشارات الفنية والقانونية والمحاسبية والمالية.

5-3 مناهج التعليم:

يعتبر التعليم بصفة عامة، والجامعي بصفة خاصة، محورا أساسيا لتطوير مهارات العمل الحر، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية في النشاط وما ارتبط منها من مهارات، وهنا يبرز دور البرامج التعليمية في نشر ثقافة العمل الحر والوعي بأهميته وشروط نجاحه .

كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريب المفاهيم العلمية التي تبني عليها، لأن أكبر عائق تواجهه أجهزة إنشاء المشاريع هو افتقار غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيقي الذي يركز على مزيج من الإبداع والمخاطرة والخصائص القيادية، ونقص تكوينهم في المجال المقاولاتي.

6-3 التسويق والترويج:

يعتبر التسويق هو حجر الزاوية لنجاح المشروعات الصغيرة فهو يؤمن (الأشقر، 2006) :

- تحديد الفرص التسويقية؛
 - تخطيط المنتجات، التوزيع والتسعير.
- كما يساعد الترويج بإقامة المعارض لمنتجات هذه المشروعات في اختراق أسواق خارجية (وطنية ودولية) والحصول على التكنولوجيا المتطورة.

الخاتمة:

أدى التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة، إلى خلق مناخ اقتصادي تنافسي، أصبح من خلاله قرار إنشاء مشروع عمل حر أو مقابلة قرار استراتيجي

صعب للغاية، لا يمكن اتخاذه إلا بتوفر ضمانات كافية للنجاح، وذلك بسبب تعقد مسار إنشاء وتنمية هذه المشاريع إما كنتيجة للمشاكل الفنية والإدارية، وإما كنتيجة لمشاكل المحيط الخارجي.

بينت العديد من الدراسات أن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي يعتمد على اقتصاد مكون من مؤسسات بأشكال مختلفة، فالحياة الاقتصادية عبارة عن سلسلة متكاملة من الأنشطة، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات صغيرة باعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

إن فكر العمل الحر أصبح مفهوما شائع الاستعمال ومتداولاً بشكل واسع، خاصة مع اقتران مسألة المبادرة الفردية وريادة الأعمال مع الإبداع الفكري، ويعد "بيتر دراكر" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى أن الاقتصاديات الحديثة تتحول من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية. ومن حينها وحتى من قبلها والحكومات تتحرك من أجل حشد الدعم لرواد الأعمال والمشروعات الناشئة من أجل المساعدة على دمج هؤلاء في المعادلة الاقتصادية والمساعدة على تزويد هم بما يحتاجونه ليصبحوا جزءا من الاقتصاد العالمي المتكامل. وبالرغم من الالتزام العالمي القوي بنمو هذا القطاع، فهناك تحديات عديدة تواجهه، من بينها النفاذ المحدود للتمويل وغياب القدرات والمعرفة، والتسويق ومهارات الإدارة الإستراتيجية. إضافة إلى ذلك، فالدول النامية -ومنها الجزائر- لم تتمكن من الاستفادة منه بصورة كاملة بسبب ضعف الآليات السياسية والمؤسسية والتنظيمية.

تعتبر مشكلة البطالة وتنامي ظاهرة الفقر أهم التحديات التي تعيق مسيرة التنمية في الجزائر، وشبها يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي، لهذا فإن كفاح الجزائر على هذا الصعيد سيكون كفاحا شاقا على امتداد أكثر من عشرية من الزمن، خاصة مع الزيادة المنتظرة للسكان والتي ستبلغ حدود 50 مليون نسمة في أفق عام 2030، والتي ستؤدي إلى زيادة ضخمة في الاحتياجات السوسيو-اقتصادية، ومن الأكيد أن الشغل سوف يشغل أولويات المشاكل العصبية التي سوف تتعرض لها خلال العشرية القادمة، وفي غياب حلول نهائية سوف يكون الاستقرار الاجتماعي، الضحية الأولى مع ما ينجر عن ذلك من تبعات.

من أجل هذا، على سياسة التطوير المنتهجة للعشرية القادمة أن تدرج ضمن أولوياتها الاهتمام بتأطير فكر العمل الحر وريادة الأعمال كقضية جوهرية لصيقة بمسار التنمية الشاملة والمستدامة، وضرورة دعمه بآليات فعالة ودائمة، من أجل ترقيّة نمو اقتصادي معتبر وموصول يتأسس حول ثلاثة مستويات على النحو التالي:

- **المستوى الأول:** يتعلق بالتزامات الدولة والحكومات بانتهاج سياسة تنموية حقيقية تهدف إلى تنمية فكر العمل الحر وتأطير هذا الفكر بآليات ومؤسسات فعالة (إطار قانوني وتنظيمي متكامل، أجهزة متابعة ومرافقة متخصصة ومؤهلة، بنوك وصناديق تمويل مرنة... إلخ)؛

- **المستوى الثاني:** ويتعلق بالشباب ورواد الأعمال أنفسهم بحث يتعين على هذه الفئة وكل فئات الأجيال القادمة، الوعي بأهمية التشبع بثقافة العمل الحر والعمل على التمكن من اكتساب مهاراته والإقبال على المبادرات الفردية بكل ما تحمله من ملكات الإبداع، وقيم المخاطرة، وبأن رهان التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ليست شأن خاص بالقطاع العام أو الحكومات، وإنما يقاسمها في ذلك القطاع الخاص بكل شرائحه؛
- **المستوى الثالث:** ويتعلق الأمر بضرورة عقد ميثاق شراكة يجمع بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاعات التعليمية (الجامعات ومعاهد التكوين)، يهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر على نحو إيجابي عن طريق تكثيف التعاون بين هذه الأطراف في أشكال مختلفة (لقاءات، زيارات ميدانية، محاضرات) فإدماج مناهج التعليم في عالم الأعمال سيولد جيلا يميل فطريا لهذا العالم ويتشبع بقيمه ومبادئه.

قائمة المصادر والمراجع :

➤ الكتب:

1. خوني، رابع، وحساني، رقية، 2008، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، غيثراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .
2. زكي، شويكار، 2015، كل ما تحتاج إلى معرفته عن البدء في مشروع جديد، ط1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. عبد الستار، محمد العلي، 2009، إدارة المشروعات العامة، دار المسيرة، الأردن.

4. عفانة، جهاد عبد الله، وأبي عيد، قاسم موسى، 2004، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
5. المنصور، كاسر نصر، وجواد، ناجي، 2000، إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار الحامد، الأردن،
6. يسري، عبد الرحمن، 1995، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم1، المملكة العربية السعودية.

➤ المقالات :

7. الخزاعلة، محمد سلمان فياض، 2018، دور جامعة الزرقاء في تنمية اتجاهات الشباب نحو ممارسة العمل الحر، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد 45 ، العدد4 ، ملحق3، 27-50، الأردن.
8. الدمرداش، أحلام محمد، 2000، تنمية اتجاهات الشباب نحو العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، 9 ، 54-102، جمهورية مصر العربية.
9. عبد الوهاب، ماجدة احمد، 2006، تقويم عائد مشروع الفكر الحر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، 20، - 155 123، جمهورية مصر العربية.
10. قويقح، نادية، 2014، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والآفاق، مجلة معارف، جامعة البويرة، 36، 96-122، الجزائر.
11. المعهد العربي للتخطيط، 2002، تنمية المشاريع الصغيرة، جسر التنمية، 9، 1-25 ، الكويت.

➤ المداخلات :

12. الأشقر، شفيق، 2006، نحو إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة، المنظمة العربية للصناعة والتعدين، الجزائر.
13. القصاص، مهدي محمد، 2008، العمل الحر آلية لحل مشكلات الشباب دراسة ميدانية، ندوة قضايا العمل والبطالة في ظل العولمة ، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

➤ **Rapport :**

14. Direction générale des entreprises, 2017, Entrepreneuriat faits et chiffre, ministère de l'économie et des finances, France.

➤ **المواقع الالكترونية**

15. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz تاريخ التصفح 10-15
2019/01/

16. الموقع الرسمي للموسوعة الالكترونية www.wikipedia.org تاريخ التصفح
2019/01/12

17. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.dz تاريخ
التصفح 2019/01/10-15